استمع إلى تقارير تناولت تقييم أداء الحكومة والمهام المطلوب إنجازها .. رئيس الجمهورية:

وافقنا على طلب تأجيل الانتخابات وتمديد مجلس النواب تحقيقاً للمصلحة الوطنية العليا

المرحلة بحاجة إلى تضافر الجهود الوطنية للتسريع بعملية التنمية ومعالجة القصور

صنعاء / سبأ:

قام فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية أمس بزيارة إلى مجلس الـوزراء حيث كان في استقباله الدكتور علي محمد مجور رئيس مجلس الوزراء والوزراء.

وقد رأس فخامة الأخ رئيس الجمهورية اجتماعا لمجلس الوزراء، حيث أطلع المجلس على نتائج زيارته إلى كل من سوريا وروسيا وطاجيكستان وأندونيسيا .. وحث الحكومة على متابعة ما تم التوصل إليه خلال تلك الزيارة .

واستمع فخامة الأخ الرئيس خلال الاجتماع إلى تقارير من الإخوة رئيس وأعضاء مجلس الـوزراء تناولت تقييم أداء الحكومة خلال عامي 2007 ـ 2008م وكذا المهام المطلوب من الحكومة إنجازها خلال الفترة القادمة 2009 ـ 2010م.

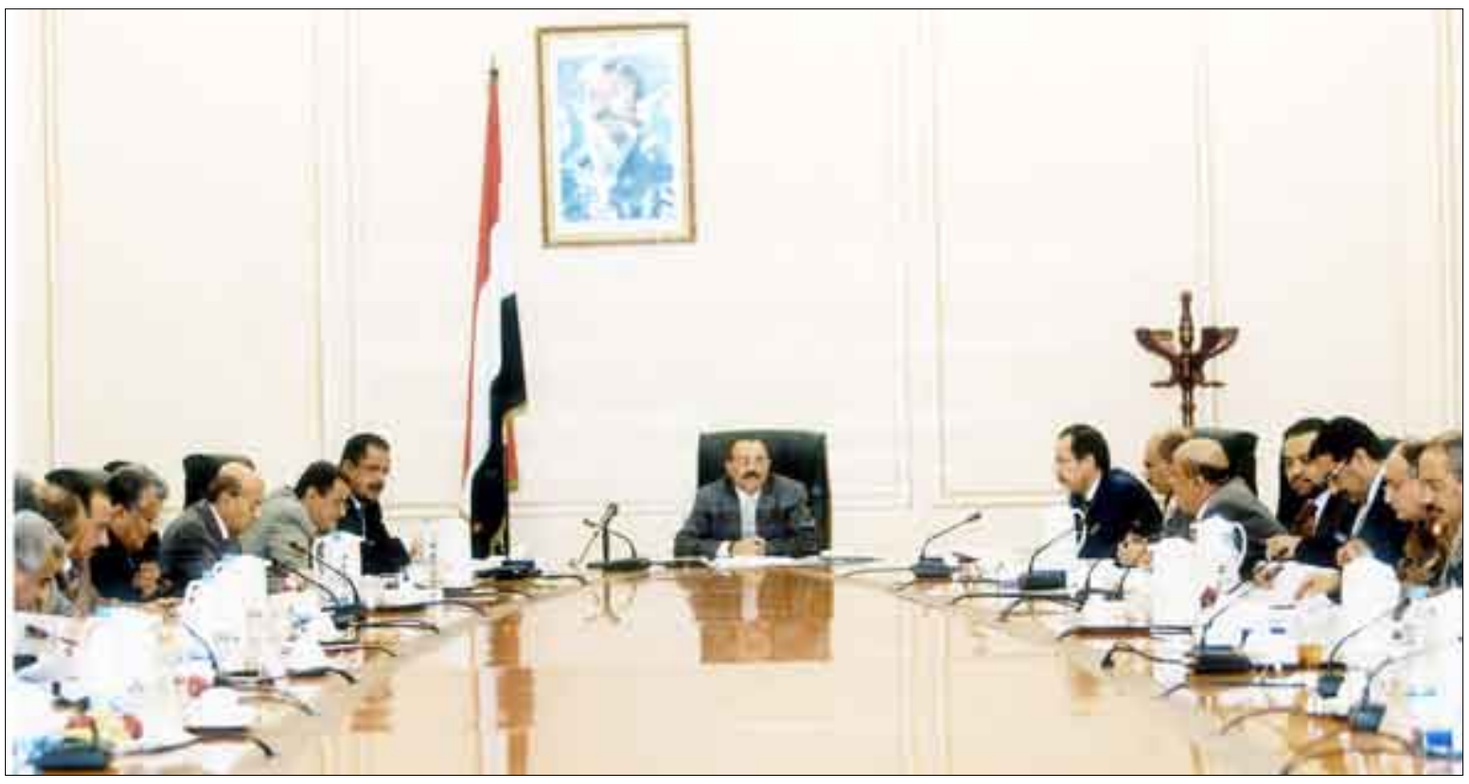

الحكومة مطالبة بأن تعمل بروح الفريق الواحد وتحدد لنفسها سقفاً زمنياً لتنفيذ المهام المناطة بها

كما تم خلال الاجتماع الوقوف أمام الرسالة الموجهة من فخامة الأخ رئيس الجمهورية إلى الأخ رئيس مجلس الوزراء في شهر أغسطس 2007م والتي تناولت المهام والأولويات التي ينبغي للحكومة أن تسارع بالاضطلاع بها وفي مقدمتها الاهتمام بتطوير وتحسين الإدارة الحكومية ورفع كفاءة وفاعلية أجهزتها والتركيز على تطوير سياسات الاستثمار والإشراف على تنفيذها وحل أي عوائق تحول دون ذلك، وباعتبار أن ذلك مهمة أساسية ينبغي أن تعطيها الحكومة الأولوية القصوى.

وأكد على ضرورة تنفيذ سياسات اقتصادية كلية وهادفة تؤدي إلى تحفيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل والحد من البطالة والمضي في عملية الإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية في ضوء تقييم نتائج ما تحقق سابقا، وكذا الإستمرار في تحديث وتطوير القضاء وتعزيز استقلاليته للوصول إلى قضاء عادل يصون الحقوق والحريات ويرسخ الأمن والإستقرار في البلاد.

ووقف الاجتماع أمام رسالة الأخ رئيس الجمهورية الموجهة للإخوة رئيس وأعضاء مجلس الوزراء بتاريخ 3 مارس 2009م والتي حـدد فيها المهام المستقبلية للحكومة خـلال الفترة المقبلة.

وتحدث فخامة الأخ الرئيس خلال الإجتماع مشيرا إلى أن القوى السياسية قد اتفقت على تأجيل الإنتخابات البرلمانية والتمديد لمجلس النواب الحالي لمدة عامين وذلك من أجل إجـراء بعض التعديلات الدستورية وتطوير النظام الإنتخابي، وقد وافقنا على هذا الطلب المقدم من القوى السياسية ولما فيه تحقيق المصلحة الوطنية العليا.

وأشار إلى أن المرحلة بحاجة إلى تضافر كافة الجهود الوطنية للتسريع بعملية تنمية ومعالجة أي جوانب قصور.

وأكد أهمية أن تعمل الحكومة بروح الفريق الواحد لإنجاز المهام المناطة بها، وأن تضع استراتيجية شاملة ورؤية واضحة لمعالجة قضية الكهرباء والتسريع بمشاريعها وبما يخدم اهداف التنمية ، بالإضافة الى تنفيذ الاسترتيجية الكفيلة بتطوير برامج الاستكشافات وزيادة الانتاج ويمننة الوظائف في القطاع النفطي.

كما اكد فخامته على ضـرورة الاهتمام بالعملية التعليمية والتنسيق بين الجهات المعنية بالتعليم وبحيث يتم ربط مدخلات ومخرجات التعليم بالتنمية مع إعطاء الأولوية للتعليم الفني والمهني وكليات المجتمع وبما يحقق الاهـداف المنشودة في هذا الجانب.

ونوه بضرورة تنشيط قطاعات السياحة والزراعة والأسماك والاتـصـالات بما يكفل الاستفادة المثلى من عـائـدات هذه القطاعات وبما يرفد الاقتصاد الوطني بموارد بديلة عن عائدات النفط وخاصة في ظل تدني اسعاره وكمية إنتاجه، مؤكدا على أهمية التسريع بتنفيذ المشاريع وفي إطار الاستيعاب الأمثل للمنح المقدمة من المانحين من الدول الشقيقة والصديقة وفي مقدمتها مؤتمر المانحين المنعقد في لندن.

وكذا التقييم المستمر لمستوى تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر والقضاء على البطالة، وأكد فخامة الاخ الرئيس على ضرورة تنفيذ سياسة إعلامية وثقافية فعالة تخدم اهداف البناء والتنمية وترسخ من قيم الولاء والانتماء الوطني وترتقي بمستوى الوعي لدى المواطنين، وفي مختلف الجوانب المتصلة بحياتهم، سـواء بالجوانب الدينية او الوطنية او الاجتماعية والثقافية والصحية والزراعية والتعليمية والبيئية، والإرشادية وغيرها، ووجه بهذا الصدد بإنشاء مجلس اعلى للإعلام يستهدف تحقيق تلك الغايات الوطنية.

وقال فخامة الاخ الرئيس بان على الحكومة ان تحدد لنفسها سقفا زمنيا محددا لتنفيذ المهام المناطة بها وبحيث يلمس الاخوة المواطنون التأثيرات الايجابية للإجراءات والمعالجات المتخذة للقضايا التي تم طرحها خلال الاجتماع.

وثمن ما أنجزته الحكومة خلال الفترة الماضية في مجال تنفيذ البرنامج الانتخابي وبرنامجها الذي نالت بموجبه الثقة ، مشيرا إلى ان الاداء الجيد من اي مرفق او شخص سوف ينال التقدير والشكر، كما ان الأداء غير الجيد سوف يحاسب المسئولون عنه ايا كانوا.. مؤكدا على ضرورة تفعيل الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد واجهزة الرقابة والحماية لتواصل اداء دورها في مكافحة الفساد وتجفيف منابعه ومحاسبة الفاسدين.

وأشار الى ضرورة عقد اجتماعات كل 3 أشهر بين الحكومة ومحافظي المحافظات من اجل تقييم الأداء والتسريع بوتائر التنمية ومعالجة أية معوقات قد تبرز في عملية تنفيذ المشاريع وخطط التنمية سواء في الإطار المركزي أو المحلي.

كما أكد على المضي قدماً في عملية الإصلاح الإداري والخدمة المدنية وبما يكفل إنهاء الازدواج الوظيفي وتحسين مستوى الأداء الإداري .

وقد ثمن مجلس الـوزراء نتائج زيارة الأخ رئيس الجمهورية الى كل من سوريا وروسيا وطاجيكستان واندونيسيا والجهود التي بذلها فخامته خلال تلك الزيارة لخدمة المصالح الوطنية وتعزيز العلاقات الثنائية ومجالات التعاون مع تلك الدول الشقيقة والصديقة.

وأقر مجلس الوزراء أن يرأس الأخ رئيس مجلس الوزراء اللجنة الخاصة بتطوير الاستكشافات النفطية والغازية والمعدنية وتولي شؤون مبيعات كميات النفط اليمني المستخرج، بالإضافة إلى تشكيل لجنة خاصة بالكهرباء يرأسها رئيس مجلس الـوزراء لمتابعة تنفيذ الإستراتيجية الخاصة بالكهرباء وبما يكفل توليد الطاقة الكهربائية بشتى الوسائل الممكنة وتشجيع المستثمرين للاستثمار في هذا المجال ، بالإضافة إلى الاستثمار في مجال الطرقات وبنظام « البي أو بي تي » وبما يخدم أهداف التنمية ويحقق الفائدة المشتركة لبلادنا والمستثمرين ..

كما أقر المجلس تشكيل لجنة برئاسة الدكتورة أمة الرزاق علي حمد وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل وعضوية الأخوة وزراء التربية والتعليم والتعليم العالي والبحث العلمي والتعليم الفني والمهني والخدمة المدنية والتأمينات للوقوف أمام القضايا الخاصة بالعملية التعليمية وبما يكفل تعزيز آليات التنسيق بين تلك الوزارات وربط مدخلات ومخرجات التعليم لتحقيق أهداف التنمية.

هذا وقد واصل مجلس الوزراء أعماله برئاسة رئيس المجلس الدكتور علي محمد مجور حيث وقف المجلس أمام توجيهات فخامة الأخ رئيس الجمهورية والنقاط الرئيسية التي تضمنتها رسالته الموجهة إلى رئيس وأعضاء الحكومة السبت الماضي وعلى وجه الخصوص ما يتعلق بتطوير الإدارة الحكومية وتعزيز كفاءة وفاعلية اجهزتها وتطوير سياسة الاستثمار والإشراف المباشر للأخ رئيس الوزراء على تنفيذها وحل اي عوائق تحول دون ذلك، فضلا عن العمل على تنفيذ سياسات اقتصادية هادفة تعزز من الجهود المبذولة لتحفيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل والحد من البطالة.

بالإضافة إلى الاستمرار في تطوير وتحديث القضاء وتعزيز استقلاليته بما يلبي تطلعات الدولة والمجتمع ويؤكد دور القضاء في ترسيخ الأمن والاستقرار في البلاد، وكذلك معالجة الاختلالات الحاصلة في العملية التعليمية بأنواعها باتجاه تأكيد الآثار الايجابية للعلم والمعرفة على الأجيال ومستقبل ومتطلبات التنمية الشاملة.

واقر الاجتماع إعداد جميع الوزارات المعنية لصفوفة بالإجراءات التنفيذية لتوجيهات فخامة الاخ رئيس الجمهورية سواء تلك التي وجه بها فخامته خلال ترؤسه أمس لاجتماع المجلس او تلك الـواردة في رسالته الموجهة للحكومة وذلك لمناقشتها من قبل المجلس في اجتماعه الاستثنائي يوم الاثنين القادم وتحويلها إلى برنامج عمل للحكومة للفترة المقبلة.

مجلس الوزراء يثمن زيارة الرئيس إلى سوريا و وروسيا وطاجيكستان وأندونيسيا

تحديد الاثنين القادم اجتماع استثنائي للحكومة لمناقشة رسالة الرئيس

رئيسا مجلسي الوزراء والشورى خلال استقبالهما رئيس المجلس الوطني التركي يؤكدان:

رفع مستوى تمثيل اللجنة اليمنية التركية المشتركة لتطوير العمل المشترك بين البلدين

استثمار العلاقات الثنائية لخدمة توجهات البلدين في كافة جوانب التنمية

صنعاء / سبأ:

استعرض رئيس مجلس الوزراء الدكتور علي محمد مجور أمس بصنعاء مع رئيس المجلس الوطني التركي الكبير كوكسال توبتان علاقات التعاون اليمني التركي وآفاقه المستقبلية في المـجـالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والصحية ، بالتركيز على تطوير أدوات العمل المشترك وإيجاد آليات المتابعة لما تم الاتـفـاق عليه بين البلدين الشقيقين عبر مختلف الأطر المؤسسية الحكومية والبرلمانية والاجتماعية .

وتم التأكيد على الإرادة السياسية المشتركة والحـرص المتبادل للدفع المستمر بالعلاقات الثنائية وتطويرها المستمر على كافة المستويات وبما يلبي تطلعات الشعبين اليمني والتركي ويعزز العلاقات الأخوية والتاريخية بين البلدين الشقيقين.

وعبر رئيس الوزراء عن ترحيبه بزيارة رئيس المجلس الوطني التركي الكبير والوفد المرافق له بما تحمله من دلالات على التطور المستمر الـذي تشهده العلاقات اليمنية التركية وفتح آفـاق جديدة لتطويرها في مختلف المجالات .. مشيراً إلى أهمية تفعيل اللجنة المشتركة ورفع مستوى تمثيلها لزيادة فاعليتها في تطوير العمل المشترك بين البلدين الشقيقين .. موضحاً الإمكانيات المتاحة لتنمية الجوانب التجارية والاستثمارية بما تمثله من أهمية على صعيد خدمة العلاقات وتوجهات البلدين في التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ووصف المسئول التركي من جانبه العلاقات اليمنية التركية بالمتميزة والنموذج لما ينبغي أن تكون عليه العلاقات بين الدول .. موضحاً انه قد تم التوقيع على بروتوكول ملحق للتعاون بين مجلس النواب والمجلس الوطني التركي الكبير لتعزيز التواصل وتبادل ايجابيات التجربة البرلمانية بين البلدين الشقيقين .. معبراً عن ارتياحه للتطور المتنامي الذي تشهده العلاقات التجارية اليمنية التركية .. منوهاً إلى تطابق وجهات نظر البلدين إزاء القضايا الدولية والإقليمية ذات الاهتمام المشترك وفي المقدمة أهمية إيجاد الحل العادل والشامل للقضية الفلسطينية بما يخدم الأمـن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط .

حضر المقابلة نائب رئيس مجلس النواب حمير عبدالله الأحمر وعضو مجلس النواب رئيس بعثة الشرف المرافقة لرئيس المجلس الوطني التركي الكبير بسام الشاطر وعضو المجلس سمير خيري رضا وسفير اليمن لدى أنقرة الدكتورة نورية الحمامي والقائم بأعمال السفارة التركية بصنعاء.

من جانبه أكد رئيس مجلس الشورى عبدالعزيز عبد الغني ورئيس المجلس الوطني التركي الكبير كوكسال توبتان على الأسس التاريخية للعلاقات اليمنية التركية وعلى الإرث المشترك للشعبين الشقيقين.

ونوها بالجهد المبذول لتوثيق هذه العلاقات وفتح آفاق واعدة لتعاون مشترك بين البلدين الشقيقين في كافة المـجـالات.. وأشـاد رئيس مجلس الشورى بمواقف تركيا حيال قضايا المنطقة وفي مقدمتها القضية الفلسطينية. جاء ذلك خلال آستقبال رئيس مجلس الشورى أمس رئيس المجلس الوطني الكبير والوفد المرافق له والذي يقوم حاليا بزيارة رسمية لليمن تستغرق عدة أيام.

وعبر رئيسا مجلس الشورى والمجلس الوطني الكبير، عن قناعتهما المشتركة بأن العلاقات اليمنية التركية قائمة على أسـس تاريخية وثيقة وتتميز بإرث ثقافي مشترك، وأن الحاجة تبدو ضرورية إلى البناء على تلك الأسس والإرث المشترك لما يحقق المصالح المشتركة للبلدين والشعبين الشقيقين.

ولفت المسئولان إلى أهمية الزيارات المتبادلة بين كبار المسئولين، مشيدين بالنتائج الطيبة التي أثمرتها زيـارة فخامة الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية إلى تركيا العام المنصرم، وزيارة رئيس مجلس الوزراء التركي رجب طيب أردوجان لليمن قبل ذلك، والزيارة الأخيرة لوزير الخارجية التركي لليمن.

ونوها كذلك بالدور الـذي تؤديه المجالس التشريعية من خلال التواصل والزيارات المتبادلة لمسئوليها، وبما تتركه هذه الزيارات من أثر مباشر على المستوى الشعبي.

وكـان رئيس مجلس الشورى قد رحـب في مستهل اللقاء بالضيف التركي الكبير، واعتزازه بزيارته والوفد المرافق له إلى اليمن معبرا عن اعتزازه بهذه الزيارة الرامية لتعزيز جهود بناء علاقات التعاون بين البلدين ، ونوه بمواقف تركيا حيال قضايا المنطقة وفـي مقدمتها القضية الفلسطينية، والتي قال إنها عبرت عن موقف مبدئي لقي الاحترام والتقدير من كل اليمنيين.

وأحاط رئيس مجلس الشورى رئيس المجلس الوطني التركي الكبير بالمهام الدستورية لمجلس الشورى وبالدور التشريعي المستقبلي للمجلس في ضوء التعديلات الدستورية المنتظرة التي ستعزز موقع المجلس كغرفة أخرى في السلطة التشريعية.

مـن جانبه عبر رئـيـس المجلس الوطني التركي عن تقديره لما لقيه من حفاوة وترحيب كبيرين.

وقال إن اليمن يحتل مكانة كبيرة في قلوب الأتراك، وأن جمعية الصداقة البرلمانية التركية-اليمنية تتمتع بأوسع عضوية بين الجمعيات المماثلة، إذ يبلغ عدد أعضائها 371 عضوا من بين إجمالي عدد أعضاء المجلس البالغ 546 عضوا.

ووجه رئيس المجلس الوطني التركي الدعوة إلى أخيه رئيس مجلس الشورى لزيارة تركيا في الوقت الذي يراه مناسباً، معبراً عن سعادته باستقبال رئيس المجلس في بلده الثاني تركيا.

وقد قبل رئيس مجلس الشورى الدعوة على أن يحدد موعدها في وقت لاحق.

.حضر اللقاء نائب رئيس مجلس النواب حمير عبد الله بن حسين الأحمر،ونائبا رئيس مجلس الشورى عبد الله صالح البار ومحسن محمد العلفي، وأعضاء مجلس الشورى: علي السَّلامي، ومحمد أحمد الكباب، ومحمد الجائفي، ومحمد الأفندي، وفاطمة محمد بن محمد، وعضوا مجلس النواب: بسام الشاطر، وسمير خيري رضا، وسفيرة اليمن لدى تركيا نورية الحمامي.

إشادة بمواقف تركيا حيال قضايا المنطقة وفي مقدمتها القضية الفلسطينية